مفارقة غياب اليسار: حالة مصر

□ نادر فرجاني

في مقالي السابق في الآداب، تحدّثتُ عن مفارقةٍ ماثلةٍ في أنّ الظرف الموضوعيّ للفعل اليساريّ يبدو ناضجًا لحمل تغييرٍ تقدميّ ضخم، بينما اليسار المصريّ يبدو غائبًا.

فعلى صعيد التحرّر الوطنيّ، بلغ تفاني النظام المصريّ في خدمة المشروع الصهيونيّ حدًا لا يُحتمل، خاصّةً من خلال المفاوضات غير المباشرة التي أقرّتْها دولُ معسكر «الاعتدال» مؤخّرًا؛ ذلك لأنّ هذه المفاوضات تمهّد لتصفية القضيّة الفلسطينيّة عبر إخضاع سلطةٍ فلسطينيّةٍ، ضعيفةٍ ومعاديةٍ للمقاومة، لمفاوضاتٍ غير متكافئة، ستَقْبل فيها غالبًا بالتخلّي عن حقّ العودة و«تطهير» إسرائيل من عرب ١٩٤٨ بدعوى يهوديّتها. وعلى الرغم من كلّ هذا التهاون العربيّ، ظهرتْ بوادرُ فشل هذه المفاوضات، من منظور الحقّ العربيّ، عندما ضَربتْ إسرائيلُ عرضَ الحائط بالشرط الوحيد الهزيل الذي طلبه حكّامُ «الاعتدال» العرب، وهو وقفُ الاستيطان موقّتًا (أربعة أشهر فقط)، فأَعلنتْ بناءَ آلاف مساكن المستوطنين الجديدة، وفي القدس تحديدًا!

وعلى الصعيد الداخليّ، يتمثّل فشلُ النظام الراهن في تفشّي البطالة والفقر، إضافةً إلى تقييد حريّات الرأي والتعبير والتنظيم، في ظلّ احتكار شلّةٍ باغيةٍ للثروة والسلطة، تمهّد لأسرةٍ ملكيّةٍ جديدةٍ من دون إنجازٍ تستحقّ عليه هذا الشرفَ... إلاّ إذا اعتبرنا تدميرَ البلد، وتقويضَ مكانته في الإقليم والعالم، إنجازًا. ولا أجدُ في وليّ العهد بديلاً إصلاحيًا لوالده. فمعالمُ الفشل تأكّدتْ، في معظمها، في الفترة التي صعد فيها نجمُ الابن في الحكم المصريّ، هو وثلّته الموسومة زورًا بـ «العصريّة» و«الإصلاحيّة.» وفي نظري أنّ الابن يمثّل استمرارًا وتأكيدًا لأسوإ معالم نظام الحكم التسلّطيّ الراهن.

ولكنّ البنية السياسيّة الراهنة تبدو منقطعة الصلة بهذا الظرف الموضوعيّ، على ما أشرتُ في مقالي السابق؛ ومن هنا انسيابُ الحيويّة السياسيّة في قنوات الاحتجاج الشعبيّ، لا في مكوّنات التنظيم السياسيّ الراهن، سلطةً ومعارضةً، رغم محاولات بعض مكوّنات المعارضة (ومن بينها حزبُ اليسار الرسميّ: حزبُ التجمّع الوطنيّ التقدميّ الوحدويّ[1]) القفزَ على حركات الاحتجاج الشعبيّ المتعاظمة واستملاكها زورًا.

محاولة في التفسير

تتفاعل عواملُ خمسةٌ في تفسير غيبة اليسار الحاليّة عن مسرح التغيير التقدميّ الذي بات مطلوبًا بإلحاحٍ متعاظم.

أ ـ الاغتراب الثقافيّ وضعف الاجتهاد الفكريّ. عندي أنّ هذا هو المثلبُ الأخطرُ لسلوك اليسار في البلدان العربيّة، ومقتلُ جماهيريّته. فقد تسبّب مزيجٌ من «الصبيانيّة اليساريّة،» والتبعيّةِ للتنظيمات اليساريّة العالميّة في حقبٍ سابقة، في تعويق انغراس اليسار عضويًا في الثقافة العربيّة الإسلاميّة للشعوب العربيّة.

ويستعصي تصوّرُ إمكان نشاط أيّ فصيل سياسيّ وسط جمهورٍ هو مغتربٌ عن ثقافته، ولم يطوِّرْ خطابًا وأدواتٍ تسمح له بالعمل الوثيق معه، ناهيك بالتماهي به! وبناءً عليه، قام اغترابٌ مزدوج: فتبلورتْ صيغةٌ نمطيّةٌ لليسار في الأوساط الشعبيّة على أنه لـ «المثقفين والأفنديّة،» وأنّ حزبه العلنيّ يدور في فلك الحكم الراهن مؤخّرًا؛ بينما تقوقع اليساريون في الشكوى من سهولة تغلغل الحركات الإسلاميّة في الجماهير بسبب المشتركِ الثقافيّ معها ويُسرِ قنوات الاتصال (من خلال المساجد)، من دون أن يَفتحَ لهم تجرُّعُ تلك الشكوى أبوابًا للعمل الجماهيريّ.

ولا تسعني هنا إلاّ الإشارةُ إلى علامةٍ مَرَضيّةٍ واضحةٍ في أدبيّات «حزب التجمّع» وخطابه،[2] ألا وهي مستوًى ممجوجٌ من التغنّي بالذات، مع رمي كلّ مشاكل مصر على «الآخر» (مُسمّى كان أو مُعمّى). وهذه، بلا ريب، علامةُ أزمةٍ حادّة، خاصةً في تشكيلٍ سياسيّ يتبنّى «العلميّة والموضوعيّة.» وفي رأيي أنّ المنهج العلميّ لإعداد مواقف حزبٍ يساريّ وخطاباته يقتضي إقامتَه على أساس إطارٍ نظريٍّ شاملٍ ومتماسك. والإطار النظريّ الذى أراه مناسبًا هو «التشكيلة الاجتماعيّة» ـ ويقوم على فكرة تضافر أنماط إنتاجٍ متعدّدة، وعلى تلاحم الأبعاد

١ ـ يركّز هذا المقال على «التجمّع» باعتباره الممثّلَ الأكثرَ بروزًا في التعبير عن اليسار في المجتمع المصريّ، ولاسيّما بعد تواري فصائل اليسار الأخرى في «مراكز» ذات طابع ثقافيّ في الأساس، وهنًا أو تقيّةً.

٢ ـ انظر، مثلاً، مشروع التقرير السياسيّ للمؤتمر العامّ الثالث لحزب التجمّع الوطنيّ التقدّميّ الوحدويّ.

المجتمعيّة المختلفة، وأهميّةِ النسق الثقافيّ، وهيمنة الدولة في مجتمعات العالم الثالث.

ومن هنا فإنّ مطلبنا الأساس من أدبيّات حزبٍ يساريٍّ بحقّ في مصر هو أن ينغرس بعمقٍ في التشكيلة الاجتماعيّة المصريّة، مع التركيز على البعدين الثقافيّ والسياسيّ، ولاسيّما مسألتا الدين وهيمنة الدولة؛ وأن يتقصّى دورَ اليسار المصريّ عامّةً داخلها، في الماضي والمستقبل، تمهيدًا لتطوير صيغةٍ أوفر فعاليّةً لنشاطه. لقد حاول اليسارُ الماركسيّ قيادةَ هذه التشكيلة وهو متخندقٌ (معرفيًا وموقفًا) خارجها، فانتقمتْ منه بأن همّشتْه إلى حدٍّ بعيد. ومازالت عمليّةُ التهميش هذه مستمرّةً.

إنّ الاجتهاد الفكريّ الخلّاق، القائمَ على إعمال المنهج الماديّ التاريخيّ في التشكيلات الاجتماعيّة العربيّة، مازال مطلوبًا. ويأتي على رأس ذلك إنشاءُ لحمةٍ فكريّةٍ متينةٍ بين المقاصد الكليّة للشريعة الإسلاميّة من ناحية، ومنظومةِ حقوق الإنسان، على ما سنذكر في نهاية هذا المقال، بإعمال تقليد الاجتهاد المحترم في الإسلام. وليست المهمّةُ بالغةَ الصعوبة، إذ توجد بالفعل اجتهاداتٌ مستنيرةٌ في الفقه، خصوصًا لدى علماء الشيعة.[1] وقد سعى **تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة** إلى تقديم أمثلةٍ على أهمّ هذه الاجتهادات المستنيرة.

لكنْ لم تقدِّمْ أدبيّاتُ «التجمّع» في هذا الصدد إلاّ بعضَ الحيل التلفيقيّة على الصيغ القديمة؛ أنظرْ مثلاً في مسألة «تشوّه البنية الطبقيّة،» أو استعمال مفهوم «الصراع الطبقيّ» انتهازيًا وجزافًا في الجملة الآتية: «علينا أن نبدأ مرحلةً من النضال الطبقيّ الواسع تتحوّل به الجماهيرُ الكادحةُ بقيادة اليسار إلى قوةٍ سياسيّةٍ ضاغطة.» وليس في معالجة أدبيّات «التجمّع» لما أسمته «التجدّد الحضاريّ» في مصر إلاّ دور «تعبويّ» للدين في المقام الأول؛ هذا على حين تتبنّى لغةُ التيّار الإسلاميّ، بصورةٍ متعاظمة، محتوًى اجتماعيًا أوضحَ وأجرأ، لا مقارنةً بالماضي القريب لهذا التيّار فحسب، بل ربّما بحاضر اليسار أيضًا. ولعلّ مقارنةً سريعةً بين منشورَيْن وُزّعا منذ سنوات قليلة، من «الجماعة الإسلاميّة» ومن الحزب الشيوعيّ المصريّ، توضح الفارقَ بين المعالجتين، خاصةً في ما يتصل بمسألتَي العدالة الاجتماعيّة وإصلاح الحكم.

والحقّ أنّ القصور المعرفيّ المتمثّل فى قلّة الإحاطة بالتشكيلة الاجتماعيّة المصريّة ليس مسؤوليّةَ أحزاب اليسار وحدها، بل يشاركه فيه المجتمعُ العلميّ المصريّ عامةً. لكنْ يبقى أنّ غياب إطار نظريّ متماسك عن أدبيّات «التجمّع» تسبّب في سيادة الخطاب الشعاراتيّ بدلاً من التحليل العلميّ، وفي اضطرابٍ مفهوميّ، وتضاربٍ معرفيّ سافرٍ أحيانًا.

غير أنّ المدهش هو أن تغيبَ عن غايات «التجمّع الوحدويّ» غاياتٌ شعبيّةٌ ساميةٌ فى عموم الوطن العربيّ، مثل التحرير وتقرير المصير والوحدة وصيانة الأمن القوميّ. ولا يصحّ الاحتجاجُ بأنّ هذه غاياتٌ «عربيّة»؛ فهي أيضًا، من المنظور الوطنيّ التقدميّ، غاياتٌ مصريّة صميمة. هذا بالإضافة إلى أنّها تسهم في التنمية المستقلّة، إذ لا قيامَ لتنميةٍ مستقلّةٍ فى مصر إلاّ في وعاءٍ قوميّ. والواقع أنّ فصم الأدبيّات بين غاياتها العربيّة وغاياتها «المصريّة» أمرٌ معيبٌ وخطير، وإنْ كان متّسقًا مع باقي توجّهاتها.[2] ولا غرابة إذًا في أنّ ما جاء في أدبيّات التجمّع تحت بند «تجديد الحركة الثوريّة العربيّة» لم يرقَ إلى مستوى الخطاب الرسميّ العربيّ نفسه، وأسقط الحركةَ الشعبيّةَ العربيّةَ من الحسبان تمامًا، فأتى في تناقضٍ صارخٍ مع العنوان البرّاق.

وللوصول إلى الغايات المتبنّاة، يضع **تقريرُ** «التجمّع» قائمةَ مهامّ رغبيّةِ الطابع، وينقصها التحديدُ، ولا تشكّل برنامجًا متماسكًا، ولا تضمن الوصولَ إلى الغايات المبتغاة، بل يمكن أن تجد لها مكانًا فى برامج الحزب الحاكم! كذلك لم يبيّن **التقرير** إذا كانت هناك عناصرُ مفصليّةٌ ذاتُ أهميّةٍ حاكمةٍ في التوصّل إلى الغايات، الأمرُ الذي يُسقط عن تحديد المهامّ الصبغةَ الإستراتيجيّة.

غير أنّ لبّ الجانب الموقفيّ في **التقرير** هو الأداة الرئيسة المقترحة لإعادة الحياة إلى «التجمّع،» وإلى اليسار المصريّ بوجهٍ عامّ، أيْ «حزب اليسار الواحد.» ويُرَدّ على الأداة المقترحة بأنّ الدعوة موجّهةٌ من طرف «التجمّع» من دون اعتبار باقي الأطراف المعنيّة، بل على الرغم من عدم موافقة بعضها. والأهمّ من ذلك هو تقييمُ الفاعليّة السياسيّة المتوقّعة من هذا الحزب الواحد إنْ قام: فالفصيل الكبير (نسبيًا) المدعوّ إلى الالتحاق بهذا الحزب هو الناصريون؛ ومشاكلُهم، من منظورَي الموقف والفاعليّة السياسيّة، أعوصُ من «التجمّع.» أما باقي الأطراف المعنيّة فهي من الصغر وقلّةِ الفاعليّة بما قد يعفينا من التدقيق فى جدوى التحاقها بهذا الحزب الواحد. وليس القصد هنا القول بأنّ وحدة فصائل اليسار غير مفيدة، بل التشديد على أنّ الوحدة من دون تغيير الوضع المعرفيّ لحزب اليسار الواحد المقترح، ومن دون أن ينغرسَ فى التشكيلات الاجتماعيّة المصريّة، ومن دون أن يتّخذَ موقفًا سياسيًا معارضًا بحقّ للنظام الحاكم، لن تؤدّي إلى زيادةٍ جوهريّةٍ فى الفاعليّة السياسيّة لليسار موحَّدًا. ومن بابٍ أولى أن ينصرف هذا التشديدُ على «التجمّع» وحده بصورةٍ أقوى.

ب ـ الصالوناتيّة. لقد أضحت التيّاراتُ الإسلاميّةُ في البلدان العربيّة تمثّل قوًى مجتمعيّةً واسعةَ الانتشار وعميقةَ الجذور الشعبيّة، على حساب اطّراد هامشيّة اليسار. ويعود ذلك إلى ممارستها العملَ الاجتماعيّ والسياسيّ وسط عامّة الناس

---

١ ـ كانت للمرحوم عادل حسين فرصةٌ نادرةٌ للقيام باجتهادٍ رصينٍ في هذا الصدد، بسبب معرفته النقديّة العميقة بالماركسيّة، وتبنّي توجّهاتٍ إسلاميّةٍ واضحةٍ في نهايات حياته. ولكنّ اختياره للعمل السياسيّ المباشر ضيّع هذه الفرصة.

٢ ـ لا يستعمل **التقرير** عبارة «الوطن العربيّ» بل «العالم العربيّ»!

أمام مقرّ حزب التجمّع في مصر.

لسنواتٍ طوال، وفي ظروفٍ بالغة الصعوبة تحت طائلة سوط الحكم التسلطيّ. وهي دفعتْ ثمنَ هذا الاختيار تنكيلاً وسجنًا وتعذيبًا، واستحقّت لذلك جائزةَ اتّساع القبول الشعبيّ والتأييد السياسيّ عند الحاجة. وفي المقابل، مال اليسارُ الرسميّ (أي المصرَّحُ له من طرف الحُكْم) إلى التركيز على المنشورات وصالونات الفكر والثقافة، المأمونةِ العواقب، والمعقّمةِ المَمْسك، وكأنه يعاف «قذى» الالتحام بحاجات الجماهير وحركتها.

ج ـ فهمٌ ضيّقٌ للسياسة. مال اليسارُ «الرسميّ» إلى تبنّي مفهومٍ قاصرٍ للسياسة يحصرها في النظام السياسيّ والعمليّة السياسيّة، من مواقفَ إعلاميّةٍ وانتخاباتٍ (بادية التزوير) ونحو ذلك، ويَعتبر قضايا الناس في العمل والعيش الكريم مسائلَ اجتماعيّةً واقتصاديّةً لا «ترقى» إلى مرتبة «السياسة»!

د ـ مستبدّون يطالبون بالديمقراطيّة. بدت تنظيماتُ اليسار «الرسميّة» وكأنها صورةٌ باهتةٌ ومشوّهة من نظام الحكم التسلطيّ، الذي يُفترض أن يسعى الحزبُ للنضال من أجل تغييره، وصولاً إلى مجتمع الحريّة والعدل والكرامة. وعلى الرغم من وجود قياداتٍ وسيطةٍ رائعة في هيئات الحزب، فقد استبدّ بالحزب متسلّطٌ أوحد، يحيط نفسَه بفئةٍ قليلة. وهذه الفئة تنتمي إلى تيّارٍ سياسيٍّ ضيّقِ الأفق، يمارس السياسة تآمريًا، يزيّف إرادةَ أعضاء الحزب عند اتخاذ القرار، ويسارع إلى التخوين عند الاختلاف. وانتهى فقدانُ الديمقراطيّة داخل الحزب إلى امتناع النقد الذاتيّ، وتطريدِ الشباب، وتهميشِ النساء والكادحين في القيادات؛ بل أوشك حزبُ اليسار الرسميّ مؤخّرًا على فصل أحد قادته العمّاليين التاريخيين لتجرّئه على انتقاد سياسات مواقف رئيس الحزب، وانتهى بتجميد عضويّته! وليست هذه إلا صيغةً للحكم على أيّ تنظيم بشريّ بتصلّب الشرايين، ثم بالموت، مع التداعي الحتميّ للشيوخ القاعدين عليه.

هـ ـ الانتهازيّة السياسيّة، والانضواء تحت الحكم التسلطيّ، وتحت شروطه. وافق حزبُ التجمّع منذ البداية، على أن يكون فرعًا من النظام التسلطيّ القائم. وتَحْضرني هنا معركةُ إصدار جريدة الحزب بعيْد إنشائه: ففي حين كان تقديرُ فصيلٍ متقدّمٍ في الحزب أن تنظّم حملةٌ شعبيّةٌ يوظّف فيها الحزبُ جماهيرَه للمطالبة بإصدار الجريدة، بما يخدم أيضًا غرضَ تنشيط الفعل الجماهيريّ للحزب، حسم الجدلَ رئيسُ الحزب (القيادةُ التاريخيّة) بالقول: «أنا حا كلّم حسني مبارك، وأجيبلكم تصريح.»

واستمرّ الحزبُ، كحال باقي أحزاب المعارضة الرسميّة، قابلاً بسقف النشاط، المتتالي الانخفاض، الذي يفرضه حزبُ الحاكم، ويحْرم أيَّ حزبٍ من الاتصال الفعّال بالجماهير، ناهيك بتنظيمها، مكتفيًا بالنشاط داخل المقرّ، وفي حدود منحة الحكم السنويّة المُقرّة للأحزاب «الشرعيّة.» وهكذا انتهى الحزبُ كزائدةٍ ورديّةِ اللون، باهتةٍ، على يسار حزب حاكمٍ يشجّع الرأسماليّة المنفلتة والاحتكارَ ويبْسط يدَ الإفقار والقهر على عموم الناس.

وتقوم صلاتٌ وثيقةٌ بين بعض شخصيّات الحزب ونظام الحكم، فيستوزر هذا بعضَها؛ فوزيرُ التنمية الاقتصاديّة، في حكومة الرأسماليّة المنفلتة الحاليّة، كان رئيسَ اللجنة الاقتصاديّة للحزب مثلاً. ولاستكمال الديكور المعارض لحزب الحاكم (وهي كنيةٌ أفضل من «الحزب الحاكم» في نظري)، ارتضى رئيسُ حزب التجمّع (سكرتير عامّ الحزب الشيوعيّ سابقًا) منذ عدة سنوات أن يكون عضوًا معيّنًا بمجلس الشورى، وهو إحدى غرفتَي البرلمان في مصر، وهي لا تملك حقَّ التشريع. والبادي أنّ ثمنَ هذا الامتياز هو أن يقومَ السيّد رئيسُ الحزب بدور المهاجم الدائم لجماعة الإخوان المسلمين، أكبرِ قوى المعارضة، وضمانِ استبعادها من أيّ ائتلافٍ لقوى المعارضة في مصر، ولو على حساب تقويض الائتلاف المحتمل ذاته. وأيّةُ خدمةٍ أهمّ من هذه لضمان اطّراد نظام الحكم التسلطيّ الراهن؟ وأيُّ انقلابٍ أبرز من هذا على الأدوار التحرريّة التقليديّة (والمطلوبة بشدّة في حالتنا) لليسار؟[1]

وفي انتخاباتٍ محليّةٍ جرت مؤخّرًا، سرت أخبارٌ تفيد بأنّ حزب التجمّع عقد صفقةً مع النظام لضمان حصول مرشّحيه على عددٍ ضئيلٍ من المقاعد. وهذا ما كان، وأُنجِح (صيغة البناء للمجهول مقصودة) «مرشّحو» الحزب، بالتزوير. وتسود تكهّناتٌ بعقد صفقةٍ مماثلةٍ في الانتخابات التشريعيّة القادمة.

وهكذا، فإنّ أكبر مشاكل «التجمّع» أنه اختار أن يعمل في حدود الهامش الذي يتيحه النظامُ المغتصِبُ للسلطة، ويسمّيها «الشرعيّة،» في إطار ديمقراطيّةٍ شكليّةٍ مدارة، وهو هامشٌ يزداد ضيقًا باستحكام أزمة النظام واختياره للبطش البوليسيّ سبيلاً لإدارتها. ولا تبدي أدبيّاتُ التجمّع استعدادًا للتخلّي عن هذا النهج، على حين أنّ المطروح على أيّ تنظيمٍ سياسيٍّ يروم أن يكون فاعلاً في تشكيل مستقبل مصر هو أن يخرج من إسار المعارضة الشكليّة المسموح بها حاليًا، وأن يصعّد الصراعَ مع النظام الحاكم، بجميع الأشكال اللازمة، بما يتيح له جدليّةً متصاعدةً من الفاعليّة السياسيّة والتجذّر الجماهيريّ.

متطلّبات نشأة يسار جديد

هناك، في نظري، مطلبان أساسيان لنشأة يسارٍ جديد.

أ ـ إبداعٌ فكريٌّ جَسورٌ يُنشئ جسرًا متينًا وغيرَ تلفيقيّ: بين الماركسيّة كمنهجٍ علميّ وتحرريّ من جهة، والمقاصدِ الرئيسةِ للشريعة الإسلاميّة من جهةٍ ثانية، وأفضل منجزاتِ الحضارة المعاصرة من جهةٍ ثالثة. وفي هذا الصدد، ما أحوجَنا إلى تمثّل المعتزلة فكرًا وفعلاً: ذلك لأنّ إعادة فتح باب الاجتهاد وسيعًا، وتشجيعَه، وإثباته، تبقى مطلبًا رئيسًا لبلوغ التزاوج المبدع بين الحريّة بمفهومها الشامل المعاصر، خاصةً منظومة حقوق الإنسان، وعلى الأخصّ حقوق المرأة وحقوق الجماعات/الثقافات الفرعيّة (الأقليّات)، من ناحية؛ والمقاصد الكليّة للشريعة الإسلاميّة (ونُجْملها في الحريّة والعدل والمساواة)، من ناحيةٍ أخرى.

والإشارة هنا واجبة إلى أنّ التيّارات الإسلاميّة الوسط قد حقّقتْ تطوّرًا مهمّاً عبر العقود الخمسة الماضية، على الأقلّ في خطابها المعلَن، إزاء قضايا مصيريّة، كاحترام حقوق الإنسان والحكم الصالح/الديمقراطيّة، بما قد ينفي عنها، من حيث المبدأ ـ في حال وصولها إلى الحكم على هذا الأساس الحقوقيّ ـ صفةَ الحكم الدينيّ. غير أنّ تبنّي المواقف التحرريّة ما زال متردّدًا في مشروع برنامج الإخوان المسلمين الذي نُشر على نطاقٍ ضيّقٍ منذ عامين، وأنكر على النساء وغير المسلمين تولّي منصبَ رئيس الدولة باعتباره «ولايةً عامّةً» مع أنّ هناك اجتهاداتٍ مستنيرةً تتيح للمرأة تولّي «الولاية العامّة» وإنْ لم تكن «الولاية الكبرى.» وهكذا، فإنّ التيّارات الإسلاميّة الوسط لم تنجحْ في إزالة كلّ تخوفات باقي القوى المجتمعيّة في البلدان العربيّة على الحريّة والحكم الصالح إنْ بلغتْ تلك التيّاراتُ سدّةَ الحكم.

وتتعيّن في هذا المجال إضافةُ ضرورة الريادة في الاجتهاد الفكريّ المذكور على جدول أعمال اليسار (والتيّارات الإسلاميّة الحادبة على النهضة). ويتعيّن كذلك أن تمارس جميعُ قوى الإصلاح حوارًا جادًا وفعّالاً مع الحركات الإسلاميّة المستنيرة، خاصة المقاومة للاستباحة الخارجيّة للأمة العربيّة، مهما كان ذلك مضنيًا في البداية، لضمان إقامة ذلك الجسر المعرفيّ على أسسٍ قويّة.

ب ـ نشوء تشكيلات معارضة وطنيّة يساريّة، بحقّ، تستوعب معاناةَ الجماهير وآمالها، وتعبّئ طاقاتها في فعلٍ تقدميٍّ ديمقراطيّ، فعلا لا قولاً. ومثلُ هذه التشكيلات يبدو غائبًا عن الساحة المصريّة الآن. وظنّي أنّ اليسار الجديد والفاعل سينشأ من رحم تراكم حركات الاحتجاج الشعبيّ المتعاظمة في البلدان العربيّة على صورة تشكيلاتٍ جديدةٍ تقارب هذا النمطَ المنشود، ولعلّ أهمّها التشكيلاتُ النقابيّة المستقلة على ما ذكرتُ في مقالي السابق في الآداب.

القاهرة

نادر فرجاني

مدير مركز المشكاة للبحث في مصر. المؤلِّف الرئيسيّ ـ المحرِّر، **تقرير التنمية الإنسانيّة في البلدان العربيّة، ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٥**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائيّ والصندوق العربيّ للإنماء الاقتصاديّ والاجتماعيّ. قام بالتدريس والبحث في العديد من المؤسّسات، منها: جامعة القاهرة، جامعة نورث كارولينا، الجامعة الأمريكيّة في القاهرة، كليّة سانت أنتوني في أكسفورد. عمل مستشارًا للعديد من المنظّمات العربيّة والدوليّة. يصدر له قريبًا كتابٌ عن دار الآداب.

١ ـ وعلى العكس، تبنّى فصيلُ الاشتراكيين الثوريين (التروتسكيين) مبدأ التنسيق مع جماعة الإخوان المسلمين في المواقف السياسيّة. غير أنّ هذا التنسيق مُني بعثراتٍ ضخمةٍ بسبب سلوك الإخوان المناهض للائتلاف، انطلاقًا من تقديرهم (المغالى فيه) لعدم حاجتهم إلى الائتلاف مع أيٍّ كان.